التوزيع : محـدود
E/ESCWA/POP/1993/WG.1/5(Suppl.2)
٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٣
ARABIC
الأصـل : بالعربيـة

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الأسكوا)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التخطيط

اجتماع خبراء حول التعطل في دول الاسكوا
٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٣
عمـــــان

تعقيب على دراسة

حول تعطل الخريجين في الخليج

المعقب

الاسكوا

- صدرت هذه الورقة دون تحرير.

93-0500

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 6
Directory Name:
POP\93_WG1_5.SP2
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

بعد الانتهاء من قراءة الورقة المعنونة "حول تعطل الخريجين في الخليج" لا بد لي من تسجيل التهنئة لمعدها الاخ الدكتور عبدالله النفيعي، على ما قدمه من معلومات قيمة واراء اتصفت بالموضوعية والجرأة، في خضم موضوع على جانب كبير من الاهمية، مستخدماً الاسلوب التحليلي في عرض ومتابعة ظاهرة تعطل الخرجيين بالرغم من قدم وتشتت المعلومات المتوفرة حول الموضوع... لدى بعض دول المنطقة. وابدأ بعرض بعض الملاحظات التي أمل ان تسهم في اغناء واثراء موضوع الورقة، متمنياً الى الاخ الباحث مزيد من التقدم في عمله واهتمامه المهني.

١- حقاً ان الورقه تضمنت قدراً مناسباً من الاتساق في معالجتها لموضوع تعطل الخريجين في دول الخليج العربيه سواء كان ذلك ما يتعلق بتحديد هدفها او اتباع منهجيتها او تنظيم محتوياتها، مع ما تضمنته من وضوح في تواضع الكاتب وبلاغة اسلوبه في ايجاد المسببات والتفسيرات للظاهره موضوع البحث.

٢- لتحديد مفهوم الخريجين، اذا اخذنا بالمفاهيم السائدة في دول منطقة الاسكوا، غالباً ما نجد ان مراحل التعليم النظامي بالمفهوم الحديث، يمكن ان تنقسم الى:
- تعليم اساسي، لغاية المرحلة الاعدادية.
- تعليم ثانوي، مرحلة اعداد وتوجيه علمي ومهني.
- تعليم فني تطبيقي، يمكن اعتبارها مرحلة قائمة بذاتها تكمل التعليم الثانوي.
- تعليم جامعي، مؤهل جامعي بمستوياته المختلفة.

٣- من الصعب التعميم في ان خريجي الجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي يحجمون عن الانخراط في سوق العمل او انهم يحجمون عن القيام بالأعمال التي تتناسب مع مؤهلاتهم، لان الخريجين ينحدرون من منابت مختلفة، ويتمتعون بمستويات وقدرات متباينة من الوفره الماليه والاعتماد على الاهل. غير ان المهم في هذا المجال هو بحث مدى المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في ضوء العوامل والمسببات الناتجة عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في دول المنطقة.

٤- في معرض بحثها لحجم ومعدلات نمو القوى العاملة، ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي نبهت الورقة الى أن القوى العامله الوطنية في عام ١٩٨٥ تمثل ٣٤,٨% من اجمالي القوى العامله في دول مجلس التعاون الست، ولا بد ان تكون هذه النسبة قد تصاعدت نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت دول المنطقة لاسيما في اعقاب حرب الخليج وتداعياتها والتي اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على حجم القوى العاملة ونموها ليس في دول مجلس التعاون فحسب انما في دول منطقة الاسكوا عموماً.

٥- كما انه بسبب التوسع الحاصل في التعليم العام والجامعي في دول الخليج خاصة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، ذات الحجم السكاني الكبير نسبياً بين دول المنطقة، خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات واوائل التسعينات قد ادى مرحلياً الى انخفاض معدلات القوى العاملة في اجمالي القوى العامله في تلك الدول، الا انه بعد

انتهاء مدة الدراسه بما في ذلك الدراسه الجامعية التي تستغرق مدة ٤-٦ سنوات، تبدأ افواج الطلبه بالتخرج، مما يؤدي الى زيادة في حجم ومعدلات نمو القوى العاملة الوطنية قياساً الى اجمالي القوى العاملة في الدول موضوع البحث.

٦- إن زيادة مساهمة المرأة في بعض دول مجلس التعاون قد أدت دون شك الى ارتفاع معدلات نمو القوى العامله الوطنية في تلك الدول، كما في البحرين مثلاً. ولكن استمرار ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي يبقى من العوامل الاساسية المؤثره في انخفاض حجم القوى العامله الوطنية قياساً الى اجمالي القوى العامله في سوق العمل لمعظم دول مجلس التعاون، حيث كان معدل مشاركة المرأة بحدود (٧,١%) في عام ١٩٨٦ أقلها في دولة الامارات (٣,١%) و (٥,٢%) في السعوديه، بينما بلغت في سلطنة عمان (١٤,٦%) وفي الكويت (١٥,١%) واعلى معدل في البحرين (١٩,٤%) في نفس العام، حسبما ورد في الورقة.

٧- اشارت الورقة الى ان الزيادة الكبيره في اعداد الطالبات (والخريجات) بمراحل التعليم العام لم تواكبها زيادة مماثلة في فرص التعليم العالي للفتيات (فقرة ٤ التعليم والتنمية)، وقد ذكر ان اعداد الخريجات في المرحلة الثانوية العامه قد بلغ بالنسبة للسعودية (١٨٢١١) خريجه في عام ١٩٨٨ ومتوقع ان يبلغ العدد زهاء ٤٣ الف خريجة في عام ١٩٩٥، استناداً الى مصدر خطة التنمية الخامسه (١٩٩٠-١٩٩٥) للمملكة العربيه السعوديه، غير ان الباحث لم ينورنا بفرص التعليم العالي المتاحة للفتيات على الاقل بالنسبة لعام ١٩٨٨ او ما بعده. وفي كل الاحوال التناسق مطلوب ومهم فيما بين مراحل التعليم المختلفة، ومن مصلحة الدول في المنطقة عموماً ان يكون التوسع في التعليم لمرحلة ما بعد التعليم الاساسي مبنياً على احتياجات التنمية في تلك الدول.

٨- ان تحديد احتياجات سوق العمل للتخصصات المختلفه وتحديد متطلبات التنمية من القوى العمله كماً ونوعاً، ليست عمليه سهله، ولا يمكن تحديدها بدقة تامة، انما هناك طرق واساليب متعدده يتم من خلالها وضع تقديرات للاحتياجات من القوى العاملة التي تعتبر كمؤشرات يتم الركون اليها في تحديد سياسات القبول في المراحل التعليميه المتقدمه، وغالبا ما تلجأ الجهات المسؤوله عن تحديد سياسات القبول خاصة في الجامعات، الى اضافة اعداد محدوده لمواجهة الاحتياجات الطارئه او ان تحتسب ضمن الحاجات الاجتماعية او لمواجهة ما يسمى بالطلب الاجتماعي.

٩- وفي معرض بحث موضوع تطور الطلب على المؤهلات الجامعية اوردت الورقه في الفقره (٥-١) موجزاً لأبرز الملاحظات حول بيانات الجدول رقم (٨)، جاء فيه ان معدلات النمو السنويه للطالبات كانت اعلى من معدلات الطلاب الذكور، كما في المملكه العربيه السعوديه، وفي البحرين مثلاً، حتى ان بيانات اخر سنه لكل دوله اشارت الى ان الاناث يمثلن الاغلبيه بالنسبه للخريجين، باستثناء السعوديه. ولكن تفسير هذه الظاهره يمكن ان يعزى الى الاسباب الاتية:

- انصراف الذكور للعمل الحر في سوق العمل بوقت مبكر.
- توجه اعداد غير قليله من الذكور للدراسه في الخارج، ببعثات حكوميه او على النفقه الخاصة.

- قبول اعداد غير قليلة من الذكور في كليات ومعاهد لسد احتياجات القوات المسلحه والاجهزه الامنيه.
- في معظم الدول تخضع عمليات قبول الطلبه في الجامعات للمنافسه، ويحدث أن كثيراً من الطالبات يحرزن على معدلات عاليه نسبياً في الامتحانات النهائية لذا يكون من نصيبهن القبول في الجامعات بأعداد اكبر.

١٠- إن الحقائق المتعلقه بسوق العمل بالنسبة للخريجين (الفقره ٦) كلها وارده ومبرره، سواء كان ذلك ما يتصل بتشبع القطاع الحكومي من الوظائف والنظره الى القطاع الخاص بأنه الجهه المستقبليه المشغله للخريجين، او تفضيل هذا القطاع للعماله الوافده، اضافة الى العلاقه بين المؤاءمه بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، لاسباب تناولتها الدراسه بشيء من الاسهاب، مستندة الى دراسات وابحاث متعدده، اعتمدت واحدة منها الى نتائج مسح ميداني تضمن "اراء الخريجين وجهات اعدادهم واصحاب العمل" وكان الباحث مصيباً في تقديره لامكانية قياس المواءمه عن عدمها عن طريق ربطها بمعايير الاداء. غير انه في مجال الاشاره الى نوعية ومستوى التعليم الجامعي في دول المجلس اذا ثبت وجود تدني في كفائة التعليم عندئذ لا بد من مواجهته طالما هناك اعتراف بأهمية العمليه التعليميه لاسيما في المستوى الجامعي.

١١- إن النهج الذي اتبعته الجامعات في دول مجلس التعاون في قبول الطلبه لا يختلف في واقعه عن اساليب القبول في معظم الجامعات في البلاد العربيه الاخرى بخاصة في بدايات نشوء وتكوين نظم للتعليم العالي فيها، والتي افرزت ذات السلبيات التي تم رصدها من قبل الباحث في معالجته لموضوع البطاله في اوساط الخريجين (الفقره ٧) . غير انه باستقرار اوضاع التعليم الجامعي وتكامل الامكانات اللازمة لاسيما خلال السنوات الاخيره، قد وجه اهتمام المسؤولين والمختصين في التعليم العالي والاوساط الجامعيه الى اعادة النظر في المواقف السابقه وبدأ التركيز على نوعية التعليم والتوجه الى التخصصات التي تخدم احتياجات اسواق العمل من خلال التغيير الحاصل في سياسات قبول الطلبه واستخدام الوسائل الكفيله لتحقيق ذلك، ولو بصورة تدريجيه، تختلف من بلدٍ الى آخر.

١٢- إن اعادة النظر في السياسات المتعلقه بالتعليم العالي في دول المجلس والمقترحات التي تطرقت اليها الورقه واردة وبناءة من جميع الوجوه، غير انه بالاضافه الى ذلك يمكن التوسع في فكرة استحداث برامج تدريبيه وتوجيهيه للخريجين قبل التحاقهم بسوق العمل، عن طريق تطبيق نظام لتأهيل طلبة الجامعات وفقاً لمتطلبات سوق العمل، بأستخدام أليات تتلائم مع تطورات واتجاهات الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة عالية المستوى. ولعل الخطوات الاتية تكون ملاءمة لتعزيز وتكامل النظام، وقد استندنا في ذلك الى تقرير اولي، تم بموجبه طرح هذه المقترحات على المختصين في احدى دول المنطقة، بوقت سابق.

أ- الهدف هو ربط مخرجات نظام التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.

ب- الوسائل والاجراءات التي يمكن ان تنال الهدف:

- تجربة اضافة مدة مناسبة (فصل دراسي) لبعض البرامج التعليميه

في بعض الجامعات.
- تأسيس وحدات تشغيل خاصة بالجامعات المشمولة بالتجربة.
- وضع نظام عمل تتحدد بموجبه العلاقة بين وحدات التشغيل ووحدات سوق العمل.
- تدريب المكلفين بتنفيذ المشروع، على الآليات التي يمكن استخدامها في نظام العمل.
- استخدام وسائل الاعلام بنطاق واسع للتعريف بالمشروع.

ج- يمكن البدء بالتجربة في عدد من الكليات في بعض الجامعات مثل كليات الهندسة والعلوم والزراعه والاداره والاقتصاد، بعد ان يتم تحديد الخطوات الاجرائية اللازمة للتنفيذ.

د- النتائج المتوقعة:
- اختبار قدرات الطلبه خلال مدة تدريبهم العملي.
- مساعدة الطلبه لتحديد مسارات حياتهم بعد التدريب.
- احتمال تشغيل الطلبه بعد التخرج مباشرة.
- التكيف لبيئة ومتطلبات سوق العمل من خلال المعايشه والتطبع خلال فترة التدريب التأهيليه.
- الافاده من نتائج تطبيق النظام اعلاه في تطوير المناهج الدراسية.
- تعزيز قدرات الطلبه في مجال البحث واعداد الدراسات حول سوق العمل.
- تشجيع القطاع الخاص في المشاركه في العملية التعليمية عن طريق اعداد برامج التدريب والتأهيل للطلبه خلال فترة التدريب.

١٣- كما ان اعتماد نظام متابعة فعال لقطاع التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، له اهمية كبيره في تطوير التعليم العالي في دول المنطقه، على ان يشمل هذا النظام جميع العناصر والمؤشرات المتعلقه بالعمليه التعليميه، مع التركيز على تحديد الجهات الحكومية التي تتولى تنفيذ وادامة المعلومات التي يتضمنها النظام المذكور.

واخيراً، اعترف بأني قد وجدت في ورقة الاخ النفيعي ما يغني ادبياتنا في مجالات تخطيط القوى العاملة والموارد البشرية بشكل عام، مع تمنياتي له بالسعاده والتوفيق.